مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١١٤**

الخميس، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايته	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراسواريس
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1424043 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد إسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي الأمين العام بان كي – مون، وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد إسماعيل شرقي على حضوره هنا اليوم. إنني أولي أهمية قصوى لمسألة إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأفريقي. وسنواصل نحن في الأمم المتحدة العمل جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأفريقي فيما يخص تعزيز التنمية وإحلال سلام دائم في جميع أنحاء القارة.

إن الأزمة التي لا تزال تتكشف في جمهورية أفريقيا الوسطىاختبار للمجتمع الدولي بأسره. والحالة في ذلك البلد مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن منذ سنوات عديدة حتى الآن، ولكن حالة الطوارئ اليوم بلغت مدى آخر أكثر إثارة للقلق. إنها كارثة تمز ضمير البشرية. لقد شهدنا خلال العام الماضي، بشكل متتابع وسريع الإطاحة العنيفة بالحكومة، وانهيار مؤسسات الدولة والانزلاق إلى الفوضى وإلى الوحشية الطائفية. كما أن أكثر من ٢,٥ مليون شخص، أي أكثر من نصف عدد السكان، بحاجة إلى مساعدات إنسانية فورية.

تلتزم الرئيسة الجديدة للدولة، السيدة كاثرين سامبا – بانزا، ببناء سلطة الدولة، وأنا أثني على جهودها الدؤوبة. ولكن نظرا لعدم وجود ميزانية، وشح الموارد وتفشي الفقر في البلد، فإن قدراتها مقيدة بشكل حاد. وسيكون الطريق نحو استعادة سلطة الدولة طويلا.

يجري قتل المدنيين الأبرياء بأعداد كبيرة. وهؤلاء الضحايا ليسوا ما يسمى ''الأضرار الجانبية'' للقتال بين الجماعات المتمردة. فهم يقتلون عن عمد، ويستهدفون بسبب معتقداتهم الدينية وبسبب انتمائهم الطائفي وبسبب هويتهم. إن المسلمين مستهدفون بوجه خاص، لكن مقاتلي سيليكا السابقين يواصلون مهاجمة المسيحيين كذلك.

لقد جرى تشريد ما يناهز مليون شخص، مع إحراق الكثير من البيوت بالكامل بغرض منع عودة ساكنيها إليها. ويجري نقل مجموعات سكانية بأكملها. وجعل التقسيم الفعلي الزاحف للبلد، المسلمين في جزء من البلد والمسيحيين في جزء آخر. ويزرع ذلك الانفصال بذور الصراع وعدم الاستقرار لسنوات، وربما لأجيال.

وقد نشر الاتحاد الأفريقي وفرنسا قوات في جمهورية أفريقيا الوسطى للمساعدة على وقف العنف. إننا مدينون وممتنون لهؤلاء القادة والجنود على إنقاذهم للعديد من الأرواح وتوفيرهم الحماية حيث أمكنهم ذلك. إننا نعرب عن تضامننا مع بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعملية سنغاريس، ونعرب عن استعدادنا لمساعدتهما.

لكن نظرا لحجم أعمال العنف واتساع رقعتها الجغرافية، تتجاوز متطلبات الأمن بكثير قدرات عدد القوات الدولية

المنتشرة الآن. وفي الأماكن التي لا توجد فيها قوات دولية، فإن الخيار المتبقي أمام الكثير من المدنيين هو إما الفرار أو القتل.

يجب ألا تتردد الأسرة الدولية أمام ما يحدث اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى، أو أن نتهرب من مسؤولياتنا،

أي مسؤولياتي ومسؤوليات المجلس، المترتبة علينا بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن للأحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى انعكاسات على جميع أنحاء المنطقة، وتتطلب منا الدفاع عن القيم العالمية. وتتطلب هذه الأزمة الأمنية والإنسانية والسياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان، استجابة شاملة ومتكاملة.

وتتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبنك الدولي على التصدي لما يواجهه البلد من تحديات متنوعة.

لكن تلك الجهود لن تثمر إلا إذا اتخذنا المزيد من الاجراءات لإنهاء الجرائم الفظيعة، وتدمير المجتمعات المحلية وتشريد السكان على نطاق واسع.

لقد طلب إلي المجلس تقديم توصيات تتعلق بعملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل. وسأوافي المجلس قريبا بمعلومات عن الخطوط العريضة لبعثة لديها ولاية فعالة لحماية المدنيين وتعزيز الاستقرار. بيد أن نشر عملية لحفظ السلام، إن أذن بها، سيستغرق شهورا؛ وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى لا يمكن أن ينتظر شهورا. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء حاسما الآن للحيلولة دون استمرار تفاقم الحالة، ولتلبية الاحتياجات الشديدة لأبناء شعب البلد. وفي إطار تلك الروح، أقترح اليوم مبادرة من ست نقاط لمواجهة أكبر الأخطار التي يواجهها شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

أولا، وعلى نحو أهم، أدعو إلى التعجيل بتعزيز صفوف قوات الاتحاد الأفريقي وفرنسا الموجودة الآن في عين المكان، بنشر قوات إضافية لا يقل قوامها عن ٣٠٠٠ من الجنود وأفراد الشرطة. وينبغي أن يتم نشر أولئك الأفراد، بما فيهم وحدات الشرطة المشكلة، في أقرب وقت ممكن خلال الأيام والأسابيع القادمة، وتمكينهم مما يلزم من قدرة على التنقل، بما في ذلك التنقل جوا، ليستطيعوا القيام بعملهم أينما طلب إليهم ذلك. وقد أبلغتني رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي زوما أنها ستقترح على مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي توسيع نطاق بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأرحب بمبادرتها وأحث أعضاء مجلس السلام والأمن التابع للإتحاد الأفريقي على تأييدها. وقد أعلن رئيس فرنسا هولاند عن تعزيز عملية سانغريس بنسبة ٢٥ في المائة، ليصل قوامها إلى ٢ ٠٠٠ فرد. وعلاوة على ذلك، من المنتظر أن يزيد الاتحاد الأوروبي قوام قواته المرتقب نشرها من ٥٠٠ إلى ١ ٠٠٠ فرد، بقدرة تشغيلية أولية في الميدان في مطلع آذار/مارس. وأنا ممتن له على تلك الالتزامات. لكننا بحاجة إلى المزيد، وبسرعة، ويجب على المجتمع الدولي أن يتقاسم الأعباء.

ثانيا، وأقترح أن يتم إخضاع جميع القوات الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى لقيادة منسقة، وأن تركز مهمة تلك القوات على الأولويات الأكثر إلحاحا، وهي حماية المدنيين، والحيلولة دون استمرار عمليات التشريد، وتهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية، ووضع الأساس لنقل المسؤوليات لقوة للأمم المتحدة لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن.

ثالثا، أقترح أن يتم تزويد القوات الأفريقية التي ستنضم لتلك القوة بالدعم اللوجيستي والمالي، بما في ذلك حصص الإعاشة أثناء العمليات، وتسديد تكاليف المياه والوقود لمعداتها العسكرية غير القتالية الرئيسية. وستبلغ التكلفة المقدرة لمجموعة التدابير تلك، بما في ذلك المستلزمات الأساسية، ٣٨ مليون دولار لفترة ستة أشهر.

رابعا، أدعو إلى تقديم دعم سريع وملموس إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لمساعدتها على بناء حد أدنى من القدرة على مباشرة مهامها. وينبغي أن يشمل ذلك الدعم ما يلزم من مساعدة مالية لإعادة أفراد الشرطة إلى الشوارع، والقضاة إلى المحاكم، وحراس السجون إلى عملهم. ويسعدني أن أعلن اليوم عن أن الدانمرك أكدت مساهمتها في تلك المبادرة بمبلغ مليوني دولار. وآمل أن يتم استخدام تلك الموارد على وجه السرعة. كما أكدت النرويج اليوم أنها ستمنح هبة للمساهمة في هذا الجهد.

خامسا، أدعو إلى تسريع وتيرة عملية مصالحة سياسية بغية الحيلولة دون مواصلة تفكك الأواصر المجتمعية ووضع الأساس لإنهاء النزاع. وسيضطلع قادة الطوائف والقيادات الدينية بدور هام على نحو خاص في تعزيز التسامح والتعايش السلمي واللاعنف. كما ستتطلب العملية السياسية المشاركة الفعالة من لدن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي. وأود أن أشيد إشادة خاصة بالجهود الحثيثة لكبير وسطاء الجماعة، رئيس جمهورية الكونغو، دينيس ساسو نغيسو.

وتقوم الأمم المتحدة بتعزيز القدرات التحليلية والعملية لدور مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، حتى نتمكن من مساعدة السلطات الوطنية على إعادة العملية الانتقالية إلى المسار الصحيح، وتعزيز سلطة الدولة، وإنشاء مؤسسات ذات مصداقية في جميع أنحاء البلد.

ويجب أن تكون تدابير المساءلة والعدالة عناصر رئيسية في أي عملية للسلام والمصالحة. وبصورة فورية، ستسهم هذه التدابير في منع الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان. ويسعدني أن أعلن أن رئيس لجنة التحقيق التي أذن بها مجلس الأمن، سيصل بمعية فريق متقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للاضطلاع بعملهما الهام.

سادسا وأخيرا، أدعو إلى تقديم تمويل عاجل للمعونة الإنسانية، التي لا تكفي حاليا لمواجهة الأزمة. فلم نتوصل سوى بـ ١٥ في المائة من الموارد التي نحتاج إليها هذا العام، على الرغم من التعهدات التي تم قطعها في مؤتمر التمويل الذي عقد في الشهر الماضي في بروكسيل. وتقوم زميلتي منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، السيدة فاليري آموس، بزيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أعربت عن صدمتها لما رأته في بوسانغوا اليوم، ولاحظت أن التوترات بين الطوائف شديدة وأن الناس يخافون على أرواحهم. وأكدت على ضرورة إرسال زيادة قوام القوات في الميدان لتوفير الأمن والحماية في جميع أرجاء البلد.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، قمت وكبار زملائي بالاتصال بعشرات الدول الأعضاء سعيا للحصول على دعمهم لاقتراحاتي. وقد أثلج صدري ما تلقيته من استجابة منها. ويعتزم بعضها إرسال المزيد من القوات وأفراد الشرطة؛ وتعهدت دول أعضاء أخرى بأن تقدم إلى الحكومة دعما للميزانية. وستحقق تلك الالتزامات مكاسب ملموسة في الأيام القادمة.

وقد قامت الأمم المتحدة، من جانبها، وبفضل الدعم السخي الذي قدمته كندا ودول أخرى، بتخصيص ٥ ملايين دولار من الصندوق الإستئماني لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغية توفير معدات الاتصالات الأساسية للقوات الأفريقية، ويجري إيصال تلك المواد إلى بانغي بينما أتكلم.

إن مبادرة النقاط الست التي قدمتها للتو تروم دعم وتعزيز العمل الشاق الذي تقوم به مجموعة من الأطراف الفاعلة. والغرض منها هو تحقيق أشد الأهداف إلحاحا، وهي تثبيت استقرار الحالة الأمنية وإنقاذ الأرواح التي ستفقد ما لم نفعل ذلك بسبب الكراهية الطائفية التي لا معنى لها. والاقتراحات

تتطلب مساهمات من عدة أوساط. كما أنها تجبرنا على تفادي النهج التدريجي الذي تحصل فيه بعض الاقتراحات على دعم أكبر مما تناله اقتراحات أخرى. ولكي تنجح الاقتراحات، يجب دعمها وتنفيذها باعتبارها كلا متكاملا. نحن نعرف ماذا يجري في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعرف لماذا تختلف الحالة هناك عن حالات العنف السابقة. ونعرف لماذا تكتسي الحالة أهمية لنا جميعا وما يجب علينا أن نفعله.

ومعرفتنا بالحالة ليست هي كل ما لدينا. فمن خلال الإجراءات الجماعية، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة، بمقدورنا وقف القتل وإنقاذ جمهورية أفريقيا الوسطى من كابوسها الحالي.

وأحث المجلس على دعم اقتراحي، وأحث الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذه. ولنثبت لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى أن الأمم المتحدة تقف إلى جانبه، وأن الدعم الذي يحتاجه على وجه الاستعجال في طريقه إليها. لقد طلب شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مساعدتنا. وأحث المجلس على الاشتراك معي في الاستجابة لمناشدته.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد شرقي.

السيد شرقي (تكلم بالفرنسية): نجتمع هنا لمناقشة الحالة الخطيرة التي تحظى باهتمام دولي متزايد. ويحدونا أمل كبير في أن تمثل هذه الجلسة مرحلة جديدة وحاسمة في التعبئة الدولية من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى.

وأشكر مجلس الأمن على متابعته المستمرة لهذه المسألة. أود على وجه الخصوص أن أنقل شكر الاتحاد الأفريقي إلى رئيسة المجلس التي تكرمت بتغيير توقيت هذه الجلسة حتى يتمكن وفدنا من المشاركة. أود أيضا أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن تقدير الاتحاد الأفريقي للأمين العام على التزامه المستمر ومشاركته الشخصية للتخفيف من معاناة شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

وما برح الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي يجريان اتصالات منتظمة في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بما ينبغي القيام به للمساعدة في تعزيز الإجراءات الدولية اللازمة لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. كما تبين عملية تبادل وجهات النظر هذه اهتمامهما المشترك بهذه المأساة واقتناعهما بأنه لا بد بالضرورة أن تستند الاستجابة الدولية الفعالة إلى رؤية مشتركة للإجراءات المطلوبة، تماشيا مع الشراكة الوثيقة والمبتكرة التي تبنيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال بناء السلام والأمن.

وكما يعلم المجلس، فإن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عدة سنوات تأتي في صميم أولويات الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت الذي استؤنفت فيه الأعمال القتالية بذلك البلد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبالتحديد لأننا كنا نخشى أنه قد تؤدي الحالة إلى انتشار العنف مع عواقب وخيمة على جمهورية أفريقيا الوسطى وشعبها، دعونا إلى تنسيق العمل الدولي في دعم الجهود التي تبذلها البلدان في المنطقة، بقيادة الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو، ودينيس ساسو – نغيسو رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن الامتنان للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على استعدادها، ولقادة المنطقة على المشاركة الشخصية والتضحيات التي قدمت في السعي إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولم تنجح هذه الجهود الوقائية. ويجب أن نستخلص الدروس من هذا في أنشطتنا المقبلة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة، حيث لا يمكن للمجتمع الدولي

أن يظل منتظرا لتتطور الحالات الكارثية قبل أن يتخذ إجراءات قوية سريعة وضرورية.

واليوم نواجه الحالة الصعبة والمعقدة التي تتطلب أن نكون دؤوبين وفعالين ومرنين. ولا بد أن تستند أعمالنا إلى تقييم شامل للجهود المبذولة حاليا والتحديات المقبلة. ويجب تقديم استجابات ملائمة للمشاكل التي نواجهها.

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تولّت بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. جرى التسليم في سياق صعب للغاية تميز بالهجمات على بانغي في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأعمال العنف الشديد ضد السكان المدنيين، والتشريد القسري الذي أثّر على المجتمعات المحلية والجاليات الأجنبية، فضلا عن التوترات والكراهيات الدينية والمجتمعية، الأمر الذي يقوض بشدة مستقبل البلد وتماسكه الاجتماعي.

وبالنظر إلى التحديات القائمة على أرض الواقع، كان أحد التدابير الأولى التي اتخذها الاتحاد الأفريقي تعزيز الوحدات في الميدان. وبالتالي تمكّنا من نشر كتيبتين إضافيتين قوام كل منهما ٨٥٠ فردا في الشهر الذي تلى نقل السلطة، والفضل في ذلك يعود للولايات المتحدة. وبالأمس تحديدا، في كينشاسا، أكمل فريق تابع للمفوضية مناقشات مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تحقيق الإدماج الفعال لكتيبة جمهورية الكونغو الديمقراطية في البعثة.

وبينما أتكلم أمام المجلس، يمكنني أن أؤكد أن البعثة قد بلغت تقريبا المستوى المأذون به للأفراد النظاميين وهو ٦ ٠٠٠ فرد. وبفضل هذا التعزيز والدعم من عملية سانغاري الفرنسية، فضلا عن التدابير الأخرى، ولا سيما تقسيم مدينة بانغي إلى قطاعات، فقد تحسنت الحالة بدرجة كبيرة في العاصمة. وانخفض كثيرا عدد الحوادث الأمنية. ومن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل ضمان العودة بالكامل إلى الحالة الطبيعية.

ولا تزال تُرتكب ضد المدنيين الأبرياء الجرائمُ غير المقبولة. ولم تتوقف أعمال التخريب والنهب التي يمكن أن تعزى جزئيا للفقر الاجتماعي الذي يعاني منه أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الشباب. ولم يتمكن العديد من الأشخاص المشردين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في أوضاع لا تليق بالبشر في المطار، من العودة إلى ديارهم، والخوف حقيقة لا يمكننا إنكارها.

وتعمل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من عملية سانغاري على التصدي لتلك التحديات بإنشاء نقاط تفتيش والقيام بدوريات على مدار الساعة.

وتوشك البعثة على تحقيق خطة النشر داخل البلد؛ وينبغي تمركز ما مجموعه ٤ ٠٠٠ فرد عسكري في مناطق مختلفة من الريف. والعملية جارية إذ نتكلم هنا. وجعل ذلك الوجود، إلى جانب وجود عملية سانغاري، من الممكن تفادي العديد من الأعمال الوحشية، وإعادة تطمين المجتمعات المحلية، وتيسير العمل الإنساني. ومرة أخرى، يجب علينا أن نقوم بأكثر من ذلك بكثير، ونعمل بسرعة أكبر ونكون أكثر فعالية في إجراءاتنا. وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى عاقدة العزم على التصدي لتلك التحديات.

أود أيضا أن أشير إلى المهام الأخرى لبعثة الدعم الدولية. وتشمل هذه المهام مهمة حماية قادة المرحلة الانتقالية، وهو أمر لا غنى عنه لكي يتسنى لهم إنجاز مهمتهم الشاقة في السياق الأمني الحالي. كما تشمل تيسير إيصال المساعدة الإنسانية في ظل حراسة ومرافقة القوافل التي تسير على طول الممر الحيوي الذي يربط جمهورية أفريقيا الوسطى بالكاميرون. أود أن أضيف أن ٥٠٠ شاحنة ومركبة أخرى استفادت من هذه الحماية، التي أسهمت أيضا في استئناف التدفقات التجارية

والجباية الفعالة من جانب جمهورية أفريقيا الوسطى للرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب ذات الصلة على البضائع والسلع الأخرى المتجهة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، لكي تتمكن من توفير الموارد اللازمة للاضطلاع بمهامها.

ودُعمت هذه الجهود بالتطورات المشجعة التي حدثت في العملية السياسية نتيجة لقرارات مؤتمر القمة الاستثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذي عقد في ٩ و ١٠ كانون الثاني/يناير. وقد ساعد انتخاب السيدة كاثرين سامبا – بانسا، رئيسة مؤقتة جديدة للبلد، وما تلا ذلك من تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل الحكومة على إعادة إطلاق العملية الانتقالية.

ويتعلق التهديد الأمني الرئيسي الذي نواجهه بما يعرف بالميليشيات المناهضة للسواطير. وردا على ذلك، تعكف بعثة الدعم الدولية، بدعم من عملية سانغاري، على تنفيذ مجموعة من التدابير العملية من أجل تحييد تلك الميليشيات. وما برحت تلك الجهود، التي بدأت قبل بضعة أيام في بانغي، تُكَثّف ويوسع نطاقُها لتشمل باقي أراضي جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي إطار التقارير الدورية المقدمة إلى مجلس الأمن، سوف نتمكن من تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن الجهود المبذولة والصعوبات التي تتم مواجهتها. أود أن أذكر في هذا الصدد بعض التحديات التي تعيق أنشطة بعثة الدعم الدولية، التي تتعلق بعدم كفاية الوسائل اللوجستية ووسائل الاتصالات، على الرغم من الدعم الكبير من الشركاء الدوليين الذين أود أن أشيد بهم مرة أخرى على إسهاماتهم. كما تتعلق تلك التحديات بالقدرات المحدودة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. إن عدم وجود نظام قضائي يجعل من الصعب جدا استعادة القانون والنظام، حيث لا يمكن محاكمة الذين ألقت القبض عليهم القوات الدولية. وتمكّنا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من وضع الترتيب الانتقالي المعمول به حاليا في العملية.

لقد قدم الأمين العام مقترحات في هذه الجلسة بشأن ما يرى أنه ينبغي القيام به فيما يتعلق بالحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي رسالته المؤرخة ١٧ شباط/فبراير، التي طلبنا إحالتها إلى أعضاء مجلس الأمن بغرض الاطلاع واتخاذ الإجراءات المناسبة حسب الاقتضاء، حدد رئيس المفوضية مجموعة من التدابير التي جرى تنفيذها على وجه الاستعجال، ومن شأنها أن تمكننا من تعزيز فعالية عملنا إلى حد كبير. ولا يسعني ذكر قائمة تلك التدابير بصورة تفصيلية في هذا البيان. ولكنني أود أن أتطرق إليها بسرعة.

أولا، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشمل ذلك زيادة قوام قوات البعثة، خاصة فيما يتعلق بأفراد الشرطة والمعدات. وكما قلنا من قبل، فإن البلدان الأفريقية على استعداد للمساهمة بأفراد إضافيين. ولذلك السبب أيضا، ولأسباب أخرى تتعلق على وجه الخصوص ببدء العملية الأوروبية، فنحن لا نؤيد أي نشر لائتلاف الراغبين، لأنه سيصرفنا فحسب عن القيام بالمهمة العاجلة والضرورية المتمثلة في تعزيز بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية. وفي حين لا نزال في انتظار نشر قوات إضافية وفي سياق الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام فيما يتعلق بتوزيع المعونة الغذائية في المناطق الداخلية من البلد – فإن بعثة الدعم الدولية على استعداد لحراسة قوافل المساعدات الإنسانية المتجهة إلى الأماكن المعنية.

وتتمثل الخطوة الثانية في اتخاذ مزيد من التدابير الرامية إلى توطيد المكاسب التي تحققت بالفعل، والإسراع باستعادة الأمن الدائم في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشير في ذلك الصدد، إلى دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية ومعاشات المتقاعدين، فضلا عن تقديم الدعم لاستئناف الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك إعادة تشكيل قوات الأمن الأساسية واستعادة النظام القضائي ومرافق السجون. وفي رأينا أن

هذه ليست مشاكل في الأجل المتوسط يمكن معالجتها بمجرد استعادة الأمن، بل هي مسائل عاجلة وينبغي اتخاذ إجراءات فورية بشأنها. وعلينا ألا نخطئ التقدير: فليس بوسع أي قوة دولية مهما كان حجمها، أن تكفل توفر الأمن اللازم للبلد دون المشاركة الفعالة من جانب أفريقيا الوسطى نفسها. وفي الواقع، فإن التكلفة المالية لمثل هذه التدابير تشكّل نسبة ضئيلة من تكلفة نشر عملية عسكرية جديدة.

ويتمثل التدبير الثالث في توطيد التقدم المحرز في العملية السياسية بفضل الإجراءات الحاسمة التي اتخذها قادة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وغني عن القول إنه لن تحقق فوائد الأمن الدائمة دون وجود مسار سياسي فاعل. ويبدي قادة المنطقة إرادة والتزاما فريدين. ويجب أن ندعم عملهم بشكل أفضل، وخصوصا من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، الذي آمل أن يجتمع في القريب العاجل.

وتتمثل الخطوة الأخيرة في التنفيذ العاجل والفعال لأحكام القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن مؤخرا. ويشمل ذلك، ضمان تنفيذ جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد والكيانات التي تعمل على تقويض الجهود المبذولة حاليا، فضلا عن تسريع أعمال اللجنة الدولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ومن المؤكد أن هذه التدابير ستساعد إلى حد كبير على منع ارتكاب المزيد من الفظائع. وأهنئ الأمين العام على البيان الذي أدلى به اليوم. ويمكنني أن أضمن الاهتمام والدعم الكاملين من قبل بعثة الدعم الدولية والاتحاد الأفريقي.

وأود في هذه المرحلة، أن أشدد على أن النهج الذي نقترحه سيجعل ممكنا تقديم الدعم للجهود الأفريقية بطريقة أفضل. وذلك أمر ضروري لأنه ليس ممكنا التوصل إلى حلول دائمة للتحديات التي تواجه السلام والأمن في القارة الأفريقية دون الملكية الأفريقية لتلك العملية. وحيثما توفرت إرادة سياسية أفريقية قوية – على النحو الذي لا يمكن إنكاره في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى – فإنه يجب دعمها ومؤزارتها. وبالرغم من حسن نوايا شركائنا، فإنهم لم يتمكنوا بعد من معالجة أوجه القصور في عملنا.

وعليه، فإن النهج المقترح يشكّل جزءا من نهج شامل يجعل ممكنا الجمع بين المزايا النسبية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي المرحلة الحالية المعنية بتحقيق الاستقرار في البلد، فإن أفضل خيار مقترح يتمثل في عملية لدعم السلام تابعة للاتحاد الأفريقي. ومن شأن نجاح هذه العملية أن يمهد الطريق أمام نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، بهدف دعم عملية التعافي في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأجل الطويل.

وعليه، نرى أن بعثة الدعم الدولية تمثّل مرحلة أساسية نحو مشاركة أقوى من جانب الأمم المتحدة، بل نحو مشاركة المجتمع الدولي بأسره في واقع الأمر. آخذين ذلك بعين الاعتبار، ولكي نترك للأمم المتحدة بعثة قوية لقيادة المرحلة التالية من عملية السلام، يجب أن يؤيد المجلس إنشاء نموذج لتقديم الدعم اللوجستي للبعثة الدولية – على النحو الذي اقترحه الأمين العام من فوره – بتمويل من التبرعات المقدمة من أجل التعافي. ونشكر الأمين العام على التزامه بالعمل على تحقيق ذلك الهدف.

نحن نمر في الوقت الحالي بمرحلة حاسمة من جهودنا الرامية إلى التغلب بنجاح على التحديات القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتتمثل أولوياتنا الواضحة في: حماية السكان المدنيين، وتيسير توصيل المساعدة الإنسانية، وتهيئة الظروف لنجاح العملية الانتقالية. وكما قال الأمين العام بحق، فإن التحديات التي نواجهها تتطلب مشاركة الجميع، نظرا لأنها تتجاوز قدراتنا الفردية. وبالتالي، يجب بذل جهد جماعي من أجل نجاح تلك العملية.

ومن المُلِح أيضا أن نقرر الطريقة المثلى للجمع بين مزايا سائر الجهات الفاعلة المعنية، في ذات الوقت الذي نواصل فيه

تعزيز هدفنا المشترك المتمثل في زيادة تمكين أفريقيا من إدارة المشاكل التي تواجهها. ويقينا، فإن من شأن المقترحات التي قدمتها رئيسة المفوضية، السيدة زوما، أن تمكننا من التصدي للتحديات الراهنة بصورة مرضية.

وحين نلقي نظرة إلى الوراء بعد سنوات قليلة على جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى طريقة إدارتنا للحالة الراهنة، ينبغي لنا أن نكون في وضع يسمح لنا بالقول إننا استجبنا إلى نداء شعب أفريقيا الوسطى للحصول على المساعدة، في ذات الوقت الذي واصلنا فيه النهوض بالشراكة الدولية من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وينبغي ألا يضيف الأعضاء المزيد إلى شعور أفريقيا بالإحباط، كونها لا تزال القارة الوحيدة التي لا ليس لها ممثل دائم في هذه الهيئة الهامة للغاية، مجلس الأمن، عن طريق تعزيز التشاور المسبق والضروري مع الاتحاد الأفريقي في أي مسألة تتعلق بأفريقيا، اعتبارا من اليوم وبصورة دائمة. وأعضاؤنا غير الدائمين الثلاثة على استعداد للقيام بتلك المهمة، بصفة مستشارين على الأقل – إن لم يكونوا صانعي قرارات – فيما يتعلق بحالات الصراع القائمة في القارة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن تقديرنا العميق لجميع شركائنا الدوليين الذين يقدمون الدعم إلى بعثة الدعم الدولية. وقد كان مؤتمر المانحين الذي عقد في أديس أبابا في ١ شباط/فبراير فرصة للتعبير عن التضامن الحقيقي مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى ومن أجل تقديم الدعم إلى البعثة الدولية. وآمل أن تواصل جلسة المجلس هذه تعزيز ذلك الزخم، على نحو يجعلنا أكثر قربا من تحقيق الأهداف المشتركة التي نسعى إليها معا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد ديمباسا وروغاغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أثني على التزام المجتمع الدولي بمواصلة السعي إلى إيجاد حلول دائمة للأزمة في أفريقيا الوسطى. وقد ثبت ذلك الالتزام في الأشهر الأخيرة من خلال اتخاذ القرارين ٢١٢١ (٢٠١٣) و ٢١٢٧ (٢٠١٤) اللذين يأذنان بنشر القوات الأفريقية التابعة لبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من قوات فرنسية وأوروبية، فضلا عن توفر ولاية قوية لها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وقد ساعد وجود قوة أفريقية تابعة للبعثة الدولية، بدعم من عملية سنغاري الفرنسية على منع انزلاق جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الفوضى العارمة. وأود أن أعرب عن عميق امتنان شعب أفريقيا الوسطى للبلدان التي التزمت بنشر قوات في الميدان، التي قدم أفرادها تضحيات جسيمة بأرواحهم خلال العمليات من أجل توفير الأمن في مدينتي بانغي وبوسانغوا اللتين كانتا في لُجّة الأزمة.

بيد أنه حتى لو تم تجنب الأسوأ في بانغي، العاصمة، فإن الحالة لا تزال متقلبة. ما زالت العاصمة تواجه مشكلة الحفاظ على النظام العام، التي ينبغي أن تكون مسؤولية الشرطة تدعمها سلطة قضائية قادرة على العمل. يرغم ذلك عددا كبيرا من السكان على البقاء في مخيمات المشردين داخليا في ضواحي المطار وفي الكنائس والمساجد.

وفي بقية أنحاء البلد، حيث تعيش غالبية مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى البالغ عددهم ٤,٥ مليون نسمة، فإن التحدي الأمني هائل. وفي استغلال لحالة انهيار الدولة في هذا البلد الشاسع البالغ مساحته ٠٠٠ ٦٢٣ كيلومتر مربع – الذي يساوي حجمه فرنسا وبلجيكا معا – ترتكب مجموعات المجرمين من جميع الأنواع جرائم القتل والاغتصاب والنهب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويرغم

السكان المدنيون على الفرار إلى الأدغال، حيث يقعون فريسة للجوع والمرض. نحن نخشى حدوث ما هو أسوأ، مع قرب مجئ موسم الأمطار.

وبالإضافة إلى المسائل الأمنية، ثم حاجة إلى إعادة بناء الدولة في جمهورية أفريقيا الوسطى. إن المهمة هائلة، يجب استئناف إدارة الدولة واستعادة النظام المدني والإعداد لإجراء الانتخابات.

ومن أجل المساعدة على التصدي لتلك التحديات، طلبت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى رسميا من الأمين العام، في رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أحيلت إلى الأمانة العامة في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ (S/2014/83، المرفق)، القيام على وجه السرعة بنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. ويبدو أن نشر عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هو أفضل حل للتحديات الحالية لثلاثة أسباب رئيسية.

أولا، إنها ستوفر للقوات المشاركة ما يكفي من وسائل القدرة على التحرك، ألا وهي المركبات والنقل الجوي، للعمل في منطقة عدد الطرق فيها قليل.

ثانيا، من شأن هذا النشر أن يوفر إمكانية الحصول على الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى مع التعويل على خبرة الأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات المعقدة. وفي هذا الصدد، فإنني أشير إلى التحديات في المجال الإنساني وفي ما يتعلق برصد انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب واستعادة قدرات الدولة في جميع أنحاء البلد.

وأخيرا، من شأن النشر أن يضفي مصداقية على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

لا بد من اتخاذ قرار بشأن إنشاء عملية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في أسرع وقت ممكن، بالنظر إلى الوقت اللازم لعملية النشر الفعلي والهشاشة الشديدة للحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أن أختتم كلمتي بإبراز أنه لا يوجد تعارض بين نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة والعمل الذي تقوم به قوات بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، أعتقد أنه ليس من شأنهما إلا أن تكمل كل منهما الأخرى، إذ أن الغرض من بعثة الدعم هو أن تصبح أساسا لعملية لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.